



PROVISIONAL

S/PV.2747  
9 April 1987

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٦/٠٠

(بلغاريا)	السيد تسفيتكوف	<u>الرئيس</u> :
السيد بيلونوغوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	<u>الاعضاء</u> :
السيد ديلبيتش	الأرجنتين	
السيد لاوتنشلاغر	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	
السيد الشمالي	الإمارات العربية المتحدة	
السيد بوتشي	إيطاليا	
السيد زوزي	زامبيا	
السيد لي ليوي	الصين	
السيد غبيهو	غانا	
السيد بلانك	فرنسا	
السيد بابون غارميا	فنزويلا	
السيد أدوكي	الكونغو	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
السيد بيرتش	وأيرلندا الشمالية	
السيد والترز	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد كيكوتشي	اليابان	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/18765)

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة (S/18769)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في

الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، وافغانستان ، وأنغولا ،  
وأوغندا ، وباكستان ، وبربادوس ، وبنغلاديش ، وبوركينا فاسو ، وبيرو ، وتركيا ،  
وتشيكوملوفاكيا ، وتوغو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية العربية  
الليبية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية  
السورية ، وجنوب افريقيا ، وزمبابوي ، وسري لانكا ، والسفال ، والسودان ،  
وغابون ، وغيانا ، وفييت نام ، وقطر ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، ومصر ،  
والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، والهند ،  
ويوغوسلافيا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تاديس (اثيوبيا) والسيد دوست

(افغانستان) والسيد دي فيغيريديو (أنغولا) والسيد كبيدي (أوغندا) والسيد شاه نواز

(باكستان) والسيدة نيتا بارو (بربادوس) والسيد محيي الدين (بنغلاديش) والسيد

أويدراوغو (بوركينا فاسو) والسيد الزامورا (بيرو) والسيد تركمن (تركيا) والسيد

سيزار (تشيكوملوفاكيا) والسيد كواسي (توغو) والسيد مستيري (تونس) والسيد برنيست

(جامايكا) والسيد جودي (الجزائر) والسيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية)

والسيد اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد مكسيموف  
(جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية  
الالمانية) والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد مانلي (جنوب  
افريقيا) والسيد مودينفي (زيمبابوي) والسيد ويجيورداني (سري لانكا) والسيد مساري  
(السنغال) والسيد عيدون (السودان) والسيد بيغوت (غابون) والسيد إنسانالي (غيانا)  
والسيد بوي شوان نات (فييت نام) والسيد الكواري (قطر) والسيد لابييرج (كندا) والسيد  
أوراماس أوليفا (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد يدوي (مصر) والسيد بنونه  
(المغرب) والسيد مويبا بالنسيا (المكسيك) والسيد دولجنتسيرين (منغوليا) والسيد دوي  
سانتوس (موزامبيق) والسيد غاربا (نيجيريا) والآنمة امتورغا غاديا (نيكاراغوا)  
والسيد غاريخان (الهند) والسيد بييتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب  
قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في  
الجلسة ٢٧٤٠ أذعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس إلى شغل مكان على  
طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد زوزي (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم  
المتحدة لناميبيا ، وأعضاء وفد المجلس مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في  
الجلسة ٢٧٤٠ أذعو السيد غوريراب إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غوريراب مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره  
في البند المدرج على جدول أعماله .

مادلي الآن ببيان بمفتي ممثلا لبيلغاريا .

في عام ١٩٨٦ حدثت ثلاثة وقائع دولية كبرى : المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا ، والمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراي ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لناميبيا . تلك الوقائع الثلاث إلى جانب بحث هذا البند في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، دليل ناعم على تصميم الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على بذل كل الجهود واتخاذ كل التدابير المنصوص عليها في الميثاق بغية منح الاستقلال الفوري لناميبيا . وتلك الوقائع ، علاوة على المداولات الحالية تبرز المسؤولية الكبرى التي يتحملها هذا المجلس للتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة .

وترى جمهورية بلغاريا الشعبية أنه لدى النظر في هذه المسألة ينبغي لنا أن نعتزده بميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وقرارات مجلس الأمن ، والاستنتاجات والتوصيات التي صاغها المجتمع الدولي في تلك المحافل الدولية الرفيعة التي أشرت إليها آنفا . وسأشير فحسب إلى أن هذه المحافل تتشاطر آمالا كبارا في أن يضطلع مجلس الأمن بالالتزامات الملقة على عاتقه بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وأن يسهم بشكل حاسم في التسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

وقد آن الأوان لأن نعمل في هذا الاتجاه . منذ عام ١٩٦٦ ، وفي كل عام تقريبا ، تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأن استقلال ناميبيا تدين فيها سيادة بريتوريا . كما أن مجلس الأمن من جانبه اتخذ عددا من القرارات بغية كفالة تنفيذ مقررات منظماتنا . وأشير هنا بصفة خاصة إلى القرارين ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) اللذين ينفذان على خطة ووسائل محددة لتحقيق استقلال ناميبيا . هناك أيضا قرارات عديدة اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية ، وإعلانات أصدرتها حركة عدم الانحياز تدعو إلى التحرير الفوري لذلك البلد الذي طالت معاناته . ولم تطعن أية دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة في الالتزامات السياسية والقانونية والأدبية المنبثقة عن هذه القرارات .

وهذه القرارات والمقررات التي صدرت عن الأمم المتحدة وعن المنظمات العتيدة وذات التمثيل الاقليمي الواسع ، وكذلك الحركات التي يعترف بها العالم بأسره ، لم تكن كافية مع ذلك لتحويل جنوب افريقيا على وضع نهاية لسيطرتها الاستعمارية على ناميبيا التي تتردى الحالة فيها يوما بعد آخر . ووفاءً منها لمورثها تحاول بريتوريا عن طريق الإرهاب العسكري والبوليسي ان تتحقق نضال التحرر الذي يخوضه الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب وذلك كيما تديم سيطرتها . فضلا عن ذلك ، فإنها تستخدم اقليم ناميبيا لشن أعمال العدوان ضد دول خط المواجهة المجاورة .

ومن ثم فقد كان المجتمع الدولي محقا تماما في أن يصف سياسة النظام العنصري بأنها عدوان لا على الشعب الناميبى فحسب بل وعلى الجنوب الافريقي بأسره ، عدوان يهدد حتما السلم والأمن الدوليين . وهذا سبب آخر للدفع بمسؤولية مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة بحيث يتعين عليه أن يتخذ تدابير عاجلة ترمي إلى كبح العدوان ومنح الاستقلال لناميبيا .

وهنا أود أن أذكر أن بلغاريا شعبا وحكومة تؤيد تأييدا كاملا النضال العادل الذي يخوضه الشعب الناميبى من أجل تحرره الوطني تحت قيادة سوابو . وسوف نواصل منح هذا الشعب في المستقبل أيضا كامل تأييدنا غير المتحفظ حتى يحصل على الاستقلال . ونحن نؤيد أيضا نضال دول خط المواجهة من أجل صد عدوان جنوب افريقيا . ونرحب بالبيان الذي أدلى به في المجلس أمين الشؤون الخارجية لسوابو وكذلك تحليله المستفيظ للحالة الراهنة السائدة في ناميبيا .

إن التناقض المارخ بين وجود أساس قانوني وسياسي شامل لمنح ناميبيا الاستقلال المقبول دوليا وبين الحالة الحقيقية السائدة في الجنوب الافريقي لا يرجع إلى مجرد رفض بريتوريا العنصرية التنازل عن ممتلكاتها الاستعمارية . فليس سرا على أحد أن المساعدة والدعم اللذين تحصل عليهما بريتوريا من حلفائها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها من المجالات هما العقبة الرئيسية أمام

استقلال ناميبيا وهما ما يخجع جنوب افريقيا العنصرية على انتاج هذا المملك الملف حبال المجتمع الدولي والامم المتحدة . إن الشركات الدولية تنهب الموارد البشرية والمادية لناميبيا . إن زواج المملحة القائم بين الاحتكارات الإمبريالية والسلطات القمعية في جنوب افريقيا يمكن هذه الاخيرة من مواصلة احتلالها لناميبيا حتى اليوم ومن إرهاب الجنوب الافريقي . وهذا ليس بالشئ الجديد ، ونحن لسنا الاوائل ولنسنا الوحيديين الذين نذكر به .

إن أغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة تعلم بذلك . ويرفض المجتمع الدولي بقوة كل القوانين والاعلانات المزعومة ، بما في ذلك المخططات الدستورية والانتخابية التي أعلن عنها نظام الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والتي ترمي إلى إدامة سيطرة جنوب افريقيا على هذا الاقليم . فهي أعمال غير شرعية وتعد لاغية وباطلة . ونرى نفس الرأي بشأن أي محاولة تقوم بها جنوب افريقيا لضم خليج والفيش والجزر التابعة لناميبيا . وفي نفس الوقت سنواصل المطالبة بالتطبيق الفوري غير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يمثل الاساس السليم الوحيد للحل السلمي لمعالة ناميبيا . إن هذه التسوية تدخل في إطار عملية إنهاء الاستعمار ، وليست لها أية علاقة بوجود القوات الكوبية في أنغولا . وفي هذا الصدد أود أن أقول إننا نشارك تماما وجهة نظر الامين العام التي عبّر عنها في تقريره بشأن تنفيذ القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، حين يذكر أنه لا يقبل بسلامة مثل هذا الشرط المسبق ولا يمكنه أن يقبل بأن يستخدم كحجة لتأجيل استقلال ناميبيا .

من المناسب هنا أن أعلن رفضنا الساخط للتهديد القاسي الذي وجهه هنا إلى مجلس الامن ممثل جنوب افريقيا في بيانه . إن الفشل الذي منيت به المحاولات الثلاث الرامية إلى تسوية معالة ناميبيا والتي طبقتها في الماضي بعض البلدان وما ترتب على ذلك من عناء لنا جميعا ولا يزال ، لا يمكنه إلا أن يقنعنا بأنه ما من بديل عن اتخاذ الجزاءات الإلزامية الشاملة وفقا للفصل السابع من الميثاق . وأود أن أذكر بان الجمعية العامة اتخذت في دورتها للعام الماضي قرارا ينص ، في جملة أمور ، على أن :

"... فرض جزاءات إلزامية وشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق هو أنجع التدابير وأكثرها ملمية لضمان تقييد جنوب افريقيا بقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن معاملة ناميبيا". (قرار الجمعية العامة ٢٩/٤١ بء)

إن الجمعية العامة نافذت مجلس الأمن في هذا القرار الذي اتخذته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أن يتخذ هذه الجزاءات .

إن فعالية الجزاءات الإلزامية الشاملة لا ينبغي أن يشكك فيها أحد . فالماضي الاستعماري الحديث لافريقيا قد أعطانا المثال الذي يتضح منه أن هذا الأسلوب في العمل قد أعطى نتائج إيجابية - بالنسبة لروديسيا الجنوبية سابقا .

ويشاطر بلني تماما الاقتناع بأن اتخاذ جزاءات إلزامية شاملة في الحالة الراهنة هو أفضل طريق مباشر صوب تحقيق الاستقلال الناميبى . فهذا الحل لن يصبهم فحسب في نمرة قضية عادلة بل إنما أيضا في استئصال خطر يهدد السلم والأمن الدوليين .

ولكل هذه الأسباب مجتمعة يؤيد وفد بلغاريا مشروع القرار المعروض على المجلس وسيصوت لصالحه .

استأنف الآن مهامى بوصفى رئيسا .

يود ممثل كوبا أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد . ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نونيز - موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

السيد والترز ، ممثل الولايات المتحدة ، حاول مرة أخرى في بيانه هذا الصباح أن يشوّه الحقيقة والواقع لهدف واضح يتمثل في تشويش المجتمع الدولي والرأي العام العالمى . ولا ينبغي أن تمضى عباراته دون رد .

أود أن أضيف ملاحظة اعتراضية تتمثل في أن ممثل الولايات المتحدة يبدو أنه بالنسبة لكوبا يحاول من منصبه كسفير أن يحقق ما لم يتمكن من تحقيقه أثناء الأعوام التي قضاها في منصب مساعد مدير وكالة الامتخبارات المركزية .

إن التشويه الخطير الذي قام به السيد والترز لبيان الرئيس فيدل كاسترو في هراري لا يمكن أن يخدع أحدا . ففي البيان الذي أدلى به الرئيس فيدل كاسترو أمام مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز - الذي يجدر التذكير بأنه عُقد في ايلول/سبتمبر ، وليس في كانون الأول/ديسمبر ، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة - قال ما يلي :

"إن الغمل العنصري أثر مباشر من آثار النظام الاستعماري والطريقة الوحشية التي سلبت بها شعوب افريقيا من أرضها ومواردها الطبيعية وامتعبد أولادها وبيعوا في أرجاء العالم . ولم يكن الغمل العنصري ليتمكن من البقاء إلا عن طريق تأييد الولايات المتحدة وبلدان منظمة حلف شمال الاملس ، التي تنظر إلى جنوب افريقيا بوصفها حليفا استراتيجيا ومصدرا للمواد الخام ، وسوقا للاستثمارات والأرباح الطائلة للشركات عبر الوطنية ، على حساب دم وعرق ملايين الافارقة" .



وفي نفس البيان استطرد الرئيس فيدل كاسترو قائلا :

"إن تضامننا مع حركة التحرير الافريقية وموقفها البطولي ضد الاستعمار والغمل العنصري والعنصرية ليس مجرد تضامن شفوي . ففي النضال ضد الاستعمار البرتغالي ناضل الشوار الكوبيون جنبا الى جنب مع اميلكاد كابرال واغوستينو ناتو في غينيا - بيساو وانغولا وضحى البيخ منهم بارواهم من أجل هذه القضية النبيلة . وفي عام ١٩٧٥ ، عندما غزت جنوب افريقيا انغولا واحتلت أكثر من نصف أراضيها ، ناضل المقاتلون الامميون الكوبيون الى جانب أشقائهم الأبطال في انغولا ضد القوات العنصرية وأجبروها على التراجع مسافة ٨٠٠ كيلومتر الى حدود ناميبيا على الرغم من أن هناك محيطا يفصل بين كوبا وافريقيا مما يثبت للعالم أنه دحر قوات جنوب افريقيا ، كما دحرت من قبل قوات هتلر ، ليس مستحيلا .

"وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي كان يمثله ذلك بالنسبة لبلادنا فقد قامت فرقة مؤلفة من عشرات الآلاف من المقاتلين الامميين الكوبيين بمهمة الدفاع عن انغولا منذ ١٠ سنوات الى جانب القوات المسلحة الانفولية الباملة من أجل ضمان عدم تكرار أحداث عام ١٩٧٥ .

"إن تعاوننا مع افريقيا ليس تعاونا مسلحا فقط . فأكثر من ١٥ ٠٠٠ شاب افريقي يدرس مجانا في بلادنا ويقدم آلاف الاطباء والمعلمين والفنيين والعمال الكوبيين خدماتهم لهذه القارة . وقام أكثر من ٢٥٠ ألفا من مواطنينا بالعمل في افريقيا كمقاتلين أو موظفين مدنيين بغرض تقديم المساعدة . إن هذه الجهود التي تبذل في إطار التضامن بمنأى عن أي غرض تقني مضجع الامبرياليين الامريكيين والعنصريين في جنوب افريقيا فهم لا يستطيعون أن يتمسكوا أن البلدان التي كانت مستعمدة ومستعمرة في الماضي يمكن أن تتعاون فيما بينها على هذا النحو وأن تقيم حاجزا قويا ضد العدوان .

"ان الامبرياليين الامريكيين والعنصريين في جنوب افريقيا يفعلون ما في وسعهم لكي يتم سحب القوات الاممية الكوبية من انغولا ويحاولون أن يجعلوا استقلال ناميبيا مشروطا بذلك . وقد ردت حكومتنا انغولا وكوبا على ذلك باتفاق مشترك وأكدتنا على ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، ووقف أعمال العدوان ضد انغولا ووقف الحرب القذرة والتأييد الذي تحمل عليه عماليات المرتزقة كشرط لبدء الانسحاب التدريجي لعشرين ألف مقاتل كوبي يدافعون عن الخطوط الاستراتيجية في جنوب انغولا . وسيتم انسحاب ما يتبقى من القوات العسكرية الكوبية عندما تقرر ذلك حكومة انغولا ذات السيادة ودون أي شروط .

"ان الجوهر الحقيقي للمسألة يكمن في أنه طالما أن الفصل العنصري باق في جنوب افريقيا وطالما أن هذا البلد تسيطر عليه حكومة فاشية عنصرية فلن يتحقق الامن في انغولا ولا في أي بلد آخر من بلدان الجنوب الافريقي ، ولن يكون استقلال ناميبيا سوى قمة من قصم الخيال .

"ولهذا السبب ، يمكنني أن أعلن بصراحة أن وجود القوات الكوبية في انغولا يقوم على المبادئ ولا يكمن وراءه أي دافع أساسه الممالح الكوبية الوطنية أو بسط النفوذ . فعندما ينتهي الفصل العنصري ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لن يشعر أي بلد بالخطر ومتحصل ناميبيا على استقلالها فوراً ولن تكون هناك حاجة لأي جندي كوبي وسيكون من الممكن البدء فوراً بالانسحاب الكامل للقوات الكوبية من انغولا . وبطبيعة الحال ، فإن انغولا التي احترمنا سيادتها وسوف نحترم سيادتها دائماً يمكن أن تقرر في أي وقت من الاوقات حاجتها أو عدم حاجتها للأفراد العسكريين هناك . وان ما قلته توا يمثل رغبتنا في الاحتفاظ بقواتنا في انغولا طالما أن الفصل العنصري باق في جنوب افريقيا" .

من ثم ، فإن الطبيعة المناورة التي تفتقر الى الصراحة والتي اتسم بها بيان ممثل الولايات المتحدة الامريكية أمر جلي . إلا أن من الجدير بالذكر أن القوات

الكوبية ذهبت الى انغولا لكي تقاتل ضد العدوان المسلح الذي يشنه نظام الفصل العنصري في وقت بات فيه دعم وتأييد الولايات المتحدة الامريكية لهذا العدوان من خلال وكالة المخابرات المركزية - التي كان السيد والترز مساعدا لمديرتها - أمرا واضحا . وإذا كان حقا انهم يودون أن يروا نهاية الفصل العنصري ، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فإن ذلك قد يدعونا الى التساؤل عن سبب استمرارهم في استخدام حق النقض ضد فرض العقوبات الالزامية الشاملة على عنصريي جنوب افريقيا ، وعن سبب محاولتهم عرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا واستخدام حجج رفضت مرارا وتكرارا من قبل الجميع ، ومحاولتهم الاستمرار في التواطؤ مع نظام بريتوريا في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بما في ذلك المجال النووي بما يتناقض مع رغبات الشعوب الافريقية في أن تكون قارتها خالية من الاسلحة النووية .

لقد كان الهدف من البيان الذي أدلى به السيد والترز هذا الصباح صرف الانظار عن التأييد المستمر الذي تقدمه الحكومة الامريكية للعنصريين في بريتوريا انتهاكا لرغبات وقرارات الامم المتحدة . هذا هو الاسلوب الذي يعتمده هؤلاء الذين يسمون اللى الوقوف ضد قيام هذه المنظمة بتنفيذ أعمالها بشكل فعال .

ولكن الشعب الناميبى أثبت للعالم تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تصميمه على النضال من أجل نيل استقلاله . ولا يمكن لحق النقض الذي يستخدمه الامريكيون في مجلس الامن أن يحرم الشعب الناميبى من هذا التصميم والنصر النهائي الاكيد . فعندما يناضل شعب قوي وشجاع كالشعب الناميبى من أجل الاستقلال تضحى المناورات والاكاذيب وأعمال التشويه والتعابير الساخرة التي يستخدمها عملاء وكالة المخابرات المركزية ذوي السمعة السيئة غير ذات جدوى .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعتقد أن مجلس الامن على

استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا على ذلك ، فسوف أطرأ الآن مشروع القرار على التصويت .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أعطي الكلمة الآن الى أعضاء المجلس الذين يريدون الإدلاء ببيان قبل التصويت .

السيد بوتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفدي

ويشرفه أن يرحب بكم وببلدكم بلغاريا في رئاسة المجلس . وانني إذ أهنتكم أود أن أشير هنا الى مهمتكم الطويلة في بلدي التي تركت لدينا ذكريات طيبة عن مواهبكم ومداقتكم . وإنني على ثقة من أن المجلس سيستفيد استفادة جمة من توجيهاتكم وقدراتكم الشخصية البارزة .

وأود أن أعرب عن امتناننا العميق للسفير مارسلو ديلبييتش الزميل والصديق

الذي أدار أعمالنا خلال شهر آذار/مارس بقدر كبير من العناية والقدرة والتفاني .

مرة أخرى ، تعرض مسألة ناميبيا على مجلس الأمن . ويحدث هذا بعد بضعة أسابيع من المناقشة التي أجراها هذا المجلس بشأن الفصل العنصري ، إذ ان الفصل العنصري هو المشكلة الحقيقية التي تمثل لب الازمة التي يعاني منها الجنوب الافريقي . ان الحالة في ناميبيا حالة تحدث أمام ناظري الجمعية العامة ومجلس الأمن . ومع ذلك وعلى الرغم من جهود الجمعية العامة والمجلس لم يحرز أي تقدم . وعلى النقيض من ذلك - ولقد رأينا ذلك فيما يتعلق بالفصل العنصري أثناء مناقشتنا التي جرت في شباط/فبراير - لو كانت هناك تغييرات فإنها إن وجدت كانت الى الامور وليس الى الاحسن .

لقد ورد الينا في الوثيقة S/18767 تقرير جديد مؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ بشأن ناميبيا أعده الامين العام . وليس في هذه الوثيقة شيء لا نعرفه . فهي تشير الى استمرار وجود عقبات كبيرة أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتحول هذه العقبات دون عملية الاستقلال بعد مضي أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) من قبل الجمعية العامة وبعد قرابة ١٠ سنوات من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الواقع يتلخص فيما يلي : لم يحدث أي تقدم في هذه السنوات فإن ناميبيا ليست دولة مستقلة كما ان ارادة الامم المتحدة ، وان كان يعرب عنها مرارا ، أصبحت موضع تجاهل وان اقليم ناميبيا يستخدم لإجراء العمليات العسكرية . وفي نهاية عام ١٩٨٥ بدا انه أوشك التوصل الى اتفاق بشأن مبدأ الانتخابات المتوخاة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكان ينبغي ان تجرى هذه الانتخابات وفقا لنظام نسبي . ولكن كان كل شيء حينئذ رهنا بالمناقشة مرة أخرى . ولم يتمكن التوصل الى اتفاق بشأن وقد اطلاق النار ومن ثم لم يكن بالمستطاع المضي الى التدابير الاخرى اللازمة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بما في ذلك انشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

انني اعتقد ان الوقت قد حان للتسليم بأن هذه الصورة تلقي ظلالا قاتما على موشوقية كل أجهزة الامم المتحدة . فإن الحالة الراهنة في ناميبيا تشكل انتهاكا صارخا لحق أي شعب في الاستقلال وانتهاكا صارخا لمبدأ تقرير المصير . كما انها تديم

حالة استعمارية في حقبة - هي النصف الثاني من هذا القرن - تتمثل سماتها الأساسية على وجه التحديد في انتهاء الاستعمار الذي يعد عملية عظيمة أصبحت منظمتنا خير محفل شرعي وتمثيلي لها .

ان انتهاك حقوق الانسان الذي يرتكبه نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا يمهّد السبيل حتما الى العنف . ويمكننا حتى ان نقول ان نظام الفصل العنصري في حد ذاته سياسة عنيفة متأصلة داخل جنوب افريقيا وخارجها . والواقع ان الدفاع عن نظام الفصل العنصري لا يمكن ان يكون مجرد حقيقة سلبية وهو بالفعل ليس هو كذلك . إذ ان إزالة التهديدات التي تخيم على ذلك النظام تؤدي الى مبادرات تتجول بالتالي الى تدابير عدوانية . وتعاني جنوب افريقيا من ذلك ذاتها وكذلك ناميبيا بمفعتها نقطة الانطلاق لعمليات يقال انها تنفذ في سبيل الدفاع - وهو دفاع من الحدة بحيث انه يتحول الى أعمال عدوانية .

ولا يمكن تنفيذ الولاية المناطة بالامين العام كما يرد ذلك في تقريره بسبب مسألة الربط التي تشيرها حكومة جنوب افريقيا . ويعتقد وفدي انه لا ينبغي السماح لدولة عضو باعاقبة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بحجة وجود قوات اجنبية في انغولا . فإننا نرى ان ذلك لا علاقة له بالقرار ذي الصلة الذي يتعين تنفيذه بغض النظر عن أي ربط بمسائل تتعلق بدولة ثالثة .

ولا يمكن بعد مضي ١٠ سنوات من اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ان تجري هذه المداولات بصورة متكررة دون ان نحولها الى طقوس تعرض للخطر الموثوقية السياسية لمجلس الامن ومن ثم الامم المتحدة بأكملها . وكما هو الحال فيما يتعلق بالفصل العنصري يقتضي الامر في حالة ناميبيا - التي تعد نتيجة للفصل العنصري - اتخاذ موقف أكثر حزما .

ومع ذلك ، وقبل ان نلجأ الى آلية الجزاءات الالزامية الشاملة التي تمثل الخيار النهائي ، كنا نفضل ان يناط بالامين العام ولاية أخرى . وعلى عكس ما حدث في الماضي ينبغي ان تقترن الولاية هذه المرة بموعد نهائي محدد تنفذ الجزاءات في نهايته ، وفي حالة عدم تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

والواقع ان مشروع القرار المطروح على مجلس الامن لا يولي الاهتمام الواجب للدور الهام الذي يضطلع به الامين العام طوال مراحل تقلبات قضية ناميبيا . وعلاوة على ذلك ، فإنه لا يولي الاهتمام على النحو المناسب الى ان الامين العام نفسه قد طالب في تقريره ببذل مزيد من الجهد لوضع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في مراكزه . ونحن نرى ان الجزاءات الالزامية لا يمكن ان ينظر فيها إلا في اطار عملية دبلوماسية أكثر نشاطا .

ولهذه الاسباب ، يعتزم الوفد الايطالي الامتناع عن التصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ايطاليا على

العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بلانك (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لاسباب ذكرها وفد

بلاي لمرات عديدة ، لا تؤيد فرنسا اعتماد جزاءات شاملة الزامية . ونحن نفضل اتخاذ تدابير تدريجية ومحدودة تقوم باتخاذها فرنسا مع شركائها في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لانها أكثر فعالية وإنها - في الوقت الذي تمارس فيه ضغطا كبيرا متزايدا على حكومة بريتوريا - تسمح بإجراء الحوار الذي لا يمكن بدونه ان يكون هناك حل ملمس في جنوب افريقيا .

مع ذلك ، يود وفدي ان يؤكد الطابع المتميز للغاية لقضية ناميبيا . والكل يعلم ان بلاي التي شاركت مشاركة ايجابية في الجهود التي تبذل من أجل التوصل الى الاستقلال الكامل لهذا الاقليم قد علقت عضويتها في فريق الاتصال الذي نرى انه قد أنهى أعماله وكان ينبغي ان يعكف على تنفيذ خطة التسوية دون ان يضيف شروطا لا تدخل ضمن مهمته .

وبما ان بلاي قد علقت عضويتها في فريق الاتصال فإنها عندما رأت أنها ليست في وضع يمكنها من التصويت على نصوص تتعلق بناميبيا امتنعت عن التصويت ولا سيما عند التصويت في الجمعية العامة . وانطلاقا من هذا الموقف - الذي يرمي الى الحفاظ على امكانية أن تلعب بلاي مرة أخرى دورا ملائما في عملية نيل ناميبيا لاستقلالها - سيتمنع الوفد الفرنسي عن التصويت على مشروع القرار المطروح الآن على المجلس .

السيد لاوتنشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : قبل ان أعلن تصويتنا بشأن مشروع القرار المطروح علينا ، اسمحوا لي  
ان أعلق بإيجاز شديد على بعض الاتهامات التي وجهها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة  
الفصل العنصري فيما يتعلق بتنفيذ حظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا .  
من المعروف تماما ان الحكومة الفيدرالية قد أمرت بإجراء التحقيقات حالمًا  
علمت بتزويد جنوب افريقيا ببعض التصميمات بطريقة غير مشروعة . وما زالت هذه  
التحقيقات جارية وستحال نتيجتها في الوقت المناسب الى الهيئات المختصة في الأمم  
المتحدة . بيد ان نقطة واحدة باتت واضحة الآن وهي ان الحكومة الفيدرالية لم توافق  
علنا أو ضمنا على هذا التزويد غير المشروع بالتصميمات لجنوب افريقيا . وأود كذلك  
ان أوكد اننا لا نقوض الحظر الجوي الخاص بالولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال .



(السيد لاوتدشلاغر ، جمهورية  
المانيا الاتحادية)

أود الآن أن أعلن تصويتنا بشأن مشروع القرار المعروف علينا . اننا نشارك في الهدف السياسي الذي اكده مجددا جميع الاعضاء تقريبا خلال هذه المناقشة لمجلس الامن : فاستقلال ناميبيا ، القائم على ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير ينبغي أن يتحقق دون تأخير . ان خطة الامم المتحدة للتسوية ، وبخاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يمثلان الطريق المعترف به عالميا لنيل ناميبيا للاستقلال . ونحن نشعر بخيبة أمل عميقة للتأخير الذي أصاب تنفيذ ذلك القرار . إلا اننا لانزال نشعر بان الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا لن تعجل بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . بل انها على العكس من ذلك ، قد تؤدي إلى مزيد من المواجهة والى تطلب المواقف بشأن مسألة ناميبيا . ولذلك لا يمكننا أن نؤيد مشروع القرار المعروف علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اطرح الان مشروع القرار

للتصويت .

اجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، والامارات العربية المتحدة ، وبلغاريا ، وزامبيا ، والصين ، وغانا ، وفنزويلا ، والكونغو .

المعارضون : جمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ايطاليا ، وفرنسا ، واليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كالاتي : تسعة

اصوات مؤيدة ، وثلاثة اصوات معارضة ، وثلاثة أعضاء مهتمون . لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في مجلس الامن .

والآن أعطي الكلمة لاعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد

التصويت .

السيد غيبهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا كنت قد طلبت الكلمة في هذه المرحلة غير المعتادة ، فلانني أريد أن أضيف خاتمة موجزة لهذه المناقشة التاريخية بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة .

ان الحجج المطروحة ضد الفصل العنصري ، والاحتلال غير المشروع لناميبيا ، والتأخير غير المقبول في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، عرضت كلها بقدر ما نستطيع من البلاغة والإقناع ، ونلاحظ بعين الرضا أن كل الوفود تقريبا التي شاركت في المناقشة أيدتنا . ونتيجة تصويت المجلس الذي أجري توا ، تجعل ، مع الاسف ، جميع الاجراءات التي فكرنا فيها في المسألة أمرا مستحيلا . فآلية حق النقض الفريدة في مجلس الامن قد ضمنت ، للمفارقة ، أن تظل مصالح جنوب افريقيا محمية ، وأن يحكم على الناميبيين مرة أخرى بالعيش في أسر إلى أن يسمح الذين يتعاونون مع نظام بريتوريا العنصري لناميبيا بالحرية .

ان هذا العدد الكبير من المشتركين في المناقشة ، وشبه الاجماع في اداة دور جنوب افريقيا في تأخير تقرير المصير للناميبيين ، ناهيك عن التأييد الحريم لفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصري ، هذا كله دليل بليغ ومريح على الامة المعلقة على نظر المجلس في الموضوع .

ونبابة عن مجموعة البلدان الافريقية لدى الامم المتحدة ، أود أن أسجل شكري لجميع الذين تكلموا تأييدا لمصلحة الناميبيين ضد الاخضاع والعبودية السياسية وتقديري لجهودهم . وبالنسبة للذين صوتوا ضد مشروع القرار الذي قدمته الدول غير المنحازة ، لا يسعنا الا ان نأمل أن يقبلوا في نهاية الامر حكم التاريخ . لقد توقعنا عدم تعاونهم - بل وقد ربطنا بينهم وبين ذلك المسلك . لقد رأينا مواقف مشابهة في الماضي عندما كان يشن الكفاح من اجل استقلال موزامبيق وانغولا وغينيا - بيساو والكثير من الاقاليم المستعمرة . انهم لا يستطيعون اليوم ان يدافعوا بشكل فعال عن رفضهم في الماضي تيسير استقلال تلك الاقاليم . وانهم اضافوا فقط إلى ألم الملايين من الشعوب المستعمرة من اجل الحصول على المنافع وتحقيق التضامن العسكري .

وبينما ندرك الواجهة القانونية لاستخدام حق النقض في المجلس ، هل يلومنا هؤلاء الاعضاء الدائمون الذين صوتوا ضد مشروع القرار عندما نخلص إلى ان حق النقض استخدم مرة اخرى وبعمد ليمنع المجلس من التوصل إلى النهاية الممكنة الوحيدة ، وهي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ هل يخالفوننا الرأي عندما نستنتج انهم وضعوا مصلحة الآد قليلة من اصدقائهم وذويهم الذين يعملون ويطبقون في ناميبيا فوق مصلحة الاغلبية الساحقة من الناميبيين ؟ هل يفاجأون حقا امام استنتاجنا بانهم وضعوا مصالح "ديبيرز" و "انغلوامريكان كوربوريشن" و "ريوي توتو زينك" و شركات عبر وطنية جشمة اخرى فوق حقوق الناميبيين المقدمة غير القابلة للتصرف ؟ اننا نتساءل أي عالم هذا وأية حضارة هذه حيث يفضل الجشع والربح وفرص الوظائف للأقلية على حرية الملايين من البشر الاشقاء وحقوقهم الانسانية . مرة اخرى ، سيكون التاريخ هو الحكم .

عندما عزز الآباء المؤسسون لمنظمتنا مجلس الامن بألية حق النقض فانهم فعلوا ذلك ، في جملة امور ، ليضمنوا اقوى توافق للآراء للمقررات التي تتخذ بالنسبة للمسائل الموضوعية . وما حدث بالنسبة لحق النقض اليوم ، في رأينا ، إنكار للآمال النبيلة التي أدت إلى نشأة آلية صنع القرارات الفريدة هذه . واليوم فان قلة استخدمت حق النقض لتحول دون اتخاذ اجراء يحقق مقاصد الميثاق في الحرية والاستقلال والسيادة . وربما استخدم حق النقض ليحمي - دون قصد - دولة سيئة السمعة اتفق جميع اعضاء المجلس الدائمون على انها بحاجة إلى أن تؤدب .

أود أن أذكر بالفقرة ١ من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - اي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) - التي تنص على مايلي :

"ان اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويناقض ميثاق الامم المتحدة ، ويعين قضية السلم والتعاون العالميين" .

وتتطلب الفقرة الخامسة من منطوق نفي الاعلان :

أن يمار إلى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الاقاليم المشمولة  
بالوصاية أو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو جميع الاقاليم الأخرى  
التي لم تنل بعد استقلالها لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الاقاليم دون قيد  
أو شرط ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية" (قرار الجمعية العامة  
١٥١٤ (د - ١٥) ) .

هذه المبادئ فضلا عن مراعاة المبادئ الواردة في الميثاق والاعلان العالمي  
لحقوق الانسان واحقاق هذه الحقوق غير القابلة للتصرف للناميبيين هي التي احبطها  
اليوم التصويت السلبي للأعضاء الدائمين ، ونحن نميز في هذه المناسبة بين الاصوات  
السلبية والامتناع عن التصويت . فبينما لم يتمكن الممتنعون عن التصويت من تأييد  
جزاءنا المقترحة بوصفها سبيلا لممارسة الضغط على جنوب افريقيا يجب أن يعلم اولئك  
الذين صوتوا بالسلب أن هذا يتناقض مع الارادة الواضحة للغالبية الساحقة في المجلس  
وفي المجتمع الدولي .

ومن ثم ، فإننا نرى أن من صوتوا ملبا اليوم انما خدموا غرضا واحدا فقط وهو  
زهو برييتوريا بأصدقائها لان من أهداف السياسة الرئيسية لنظام برييتوريا العنصري قبل  
كل شيء الحفاظ على فيتو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مجلس الامن ضد فرض  
الجزاءات الاقتصادية .

ومما يبعث على الاسف بالنسبة للدول الافريقية الاعضاء في المنظمة أن تشهد  
احباط أمل آخر لها في مجلس الامن . لقد رفضت المقترحات التي قدمت حتى دون اجراء  
حوار بشأن عيوبها مع مقدميها لو كان هناك من عيوب . وبدأ الامر كما لو كانت هناك  
رغبة في ألا تفشل المقترحات في اتاحة العذر لاطلاق الفيتو . ونتساءل إلى متى يستمر  
هذا ، وما هو حجم المعاناة بالنسبة للناميبيين التي ستدمي القلوب من اجلهم في  
النهاية ؟ الا يضيركم أن يلقي الرجال والنساء والاطفال الناميبيون حتفهم بسبب  
الاستغلال والوحشية ؟ الا تحرك قلوبكم أصوات الملايين الساحقة في كل أرجاء العالم

تدعو بالاجماع إلى فرض جزاءات على نظام أدانه العالم ؟ أو تراكم نفس الدول التي طالبت بفرض الجزاءات بسبب سجن بعض الاشخاص في بعض أرجاء أوروبا الشرقية ؟ مرة أخرى سيكون التاريخ هو الحكم .

اسمحوا لي في هذه اللحظة ان أجدد مرة أخرى تضامننا الذي لا يفتر مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد للناميبيين . وقد تكون سوابو قد فشلت في هذه الجولة إلا أنها بلا ريب لم تخسر النضال . فالمعركة يجب ان تستمر ، والنصر أكيد لان قضيتها عادلة ولان المجتمع الدولي ما عدا قلة قليلة ملتزم معنويًا وسياسيًا بتأييد استقلال ناميبيا .

وتعرب المجموعة الافريقية عن المزيد من عرفانها بالجميل لكافة الوفود الاخرى التي شاركت في المناقشة بغية ابراز صوت العدالة . ولا نزال نشعر بالامتنان لاعضاء المجلس الذين ابرزوا بتصويتهم أهمية التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وستلتزم افريقيا مرة أخرى تفهمكم ودعمكم على أمل تحرير ناميبيا .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الهجمات الشخصية التافهة التي وجهها الي الممثل الكوبي لا تستحق اكثر من الرفض القاطع ، وانني ارفضها . إنها لا تضيد شيئًا إلى مناقشاتنا سوى أكاذيب مصطنعة لمزاعم زائفة ، وغير حقيقية وغير مقبولة .

ونحن نفخر بدورنا في وضع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونعتقد أن السعي من أجل الحل السلمي هو المهمة الحقيقية لهذه المؤسسة . وسنواصل السعي من أجل حل سلمي وعادل لمشكلة ناميبيا .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وجه ممثل غانا باسم مجموعة الدول الافريقية للتو عددا من التهم ضد الدوافع التي حدثت ببليدي إلى التصويت ضد مشروع القرار هذا وهي اتهامات غير صحيحة على الاطلاق . أود أن أؤكد اننا نشاطر كل الوفود التي تكلمت في هذه المناقشة نفس الشواغل ونفس الهدف تجاه ناميبيا ألا وهو وجوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولدينا نفس الشواغل بالنسبة

لشعب ناميبيا . وما نختلف بمدده هو وسائل تحقيق ذلك . وهذا اختلاف مشروع في الرأي تماما .

لقد كانت هذه مناقشة طويلة ولست أزمع الخوض في هذه الحجج مرة أخرى إلا أنني أهيب بممثل غانا ومن أسماء فهم موقفنا من الآخرين أن يراجعوا البيان الذي أدليت به هذا الصباح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود السيد شيو بن غوريـراب وزير خارجية المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الذي وجه إليه المجلس الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت في الجلسة الأربعين بعد الالفين والسبعمائة أن يدلي ببيان آخر . وبعد موافقة المجلس أعطيه الكلمة الآن .

السيد غوريـراب (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سبق أن ذكرت في بياني المضموني في ٦ نيسان/أبريل كل ما اعتزمت أن أذكره في المناقشة . ولا أعتزم تكرار ذلك مرة أخرى . ويكفيني أن أذكر هنا أنني لم اسمع شيئا جديدا ولم أشهد شيئا من حيث التقدم في المواقف ، جماعية كانت أو فردية ، التي اتخذها الاعضاء الغربيون في المجلس وقلت عنها الكثير في بياني . ولذا فلن اقتبس عبارة واحدة من ذلك البيان .

لقد حانت ساعة الحسم وحصلنا على النتائج المتوقعة . فمرة أخرى اختارت نفس البلدان أن تقف في عزلة دفاعا عن الفصل العنصري على الرغم من مزاعمها الانفعالية التي تناقض ذلك وفي معارضة لاستقلال ناميبيا . إن ممارستها لحق النقض قد تعسوق الآن وربما للعديد من السنوات القادمة ارادة الغالبية في المجلس بيد أن حق النقض ليس بوسعها أن يقمع ارادة شعبنا وعزمه على تحرير نفسه .

وفي الوقت نفسه ، لن نرتدع عن جهودنا في تحميل مجلس الامن باستمرار مسؤولية تعهده الرسمي بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الابطاء أو التسويق . والبيان الذي أدلى به منذ بضعة أيام المتحدث باسم البوير من جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، تمثيلية خبيثة وساخرة موجهة للنظارة ولما يسمى بالانتخابات الديمقراطية البيضاء تماما التي ستجري في الشهر القادم في جنوب افريقيا الفاشية .

ونحن نرفضها بالازدراء الذي تستحقه . ومع ذلك أود أن أحذر المجلس بالآلا يستخف  
بالتهديد الوارد في ختام بيانه حول الاعلان الوشيك للاستقلال من جانب واحد في  
ناميبيا ، بل أن يوليه اهتمامه .

وينبغي أن يكون بوسع المجلس أن يرد بطريقة فعالة سريعة في حالة حدوث ذلك .  
وفيما يتعلق بالبيانات التي ادلى بها تعليلا للتصويت الاعضاء الذين مارسوا  
حق النقض والمتعاونون معهم في المجلس فلا يعني الا أن أقول لهم أن أكثر من ١٥  
عاما من خدمتي في الأمم المتحدة بوصفي الممثل الرئيسي للمنظمة الشعبية لافريقيا  
الجنوبية الغربية (سوابو) قد جعلتني أدرك أن التغيير الجدي الوحيد في موقف  
حكوماتهم هو تغيير مندوبيها وليس تغيير مضمون سياساتها .

انهم ينادون بمثل سامية دفاعا عن حسن نيتهم وصدق عزمهم ولكن أفعالهم التي  
تتكرر مرارا تكذب كلماتهم . ومرة أخرى لم أشهد في هذه المناقشة سوى الاعذار  
والرياء . وان القتل الوحشي المستمر ومعاناة شعبنا ومحاولات افقاره توجي لنا بأن  
نواصل توضيح هذه الحقائق .

لقد خلت لبرهة أن الممثل الدائم للولايات المتحدة يتكلم باسم نظام بوتا .  
فقد أعطى نظرية وممارسة الربط اتجاها جديدا مع تكرار التأكيد على مفهوم ما يسمى  
بالامن المتبادل و "الشواغل الامنية المشروعة" التي تزعم بها برييتوريا . وقد طرحت  
هذه القضية بطريقة تهدف الى أن تجعلنا ضحايا وتجعل أصدقاءنا وشقيقاتنا الانغولييين  
مسؤولين عن معاناتنا وعن الخراب الناجم عن أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها  
برييتوريا والدعم الذي تقدمه لعميات يونيتا المسلحة التي تحمل الآن على المساعدة  
العسكرية والمالية من الولايات المتحدة .

لقد أدان ممثل الولايات المتحدة وغيره من الممثلين الكفاح المسلح ولكنهم  
قرروا ألا يذكروا شيئا على الاطلاق عن جيش الاحتلال الضخم التابع لبرييتوريا والخراب  
الذي مازال يحدثه في ناميبيا ناهيك عن ذكر الاسباب الجذرية للنزاع الاستعماري في  
ناميبيا .

هناك تقليد قديم تمارس الوفود الافريقية في الأمم المتحدة فيما يتعلق  
بالمطالبة بأن يتكلم ممثلو حركات التحرير الوطنية في مجلس الامن . وكما هو الحال  
الآن ، فان الوفود الافريقية في المجلس هي التي طلبت الاستماع الى المتكلمين باسم



المنظمات الحقيقية . وكان هذا هو الحال دائما . وحقيقة أن الوفود غير الافريقية في المجلس تعزز قضية جماعة المؤتمر المتعدد الاحزاب العميلة ينبغي أن تجعلنا ندرك المصالح التي تمثلها تلك الوفود . ان هذه المجموعة ليس لها وجود مستقل في حد ذاتها فهي تتكون من عملاء برييتوريا الذين نصبتم في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ في ناميبيا بوصفهم ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي رفضها المجلس في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) باعتبارها لاغية وباطلة .

ونحن نشعر بالارتياح ازاء التقدم المحرز في المناقشة . فان نوعية المشتركين ومستوى بياناتهم تبعث على التشجيع لدى شعبنا الذي يخوض نضالا مشروعا من أجل التحرير الكامل لبلدنا . ونحن نشعر بالامتنان لهم جميعا لاعادة تأكيد الهدف السياسي للمناقشة - وهو استقلال ناميبيا عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

والآن نعود الى مناطق قتالنا لكي نواصل تكثيف ذلك الكفاح بما في ذلك بمفحة خاصة الكفاح المسلح من اجل تحقيق الاستقلال الحقيقي .

وأود أن أعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لمقدمي مشروع القرار وعلى وجه التحديد وفود كل من الأرجنتين والامارات العربية المتحدة وزامبيا وغانا والكونغو . ونحن نشعر بالامتنان الكبير لهم ولكل الوفود الأخرى التي صوتت لصالح مشروع القرار . وآمل في المستقبل من الدول التي امتنعت هذه المرة عن التصويت أن تتمكن من أن تضم صوتها الى صوت الاغلبية . واننا نرحب بالموقف الذي اتخذته كل من ايطاليا وفرنسا واليابان كموقف هام يتمثل في امتناعها عن التصويت بدلا من التصويت السلبي .

اننا بالاضافة الى بعض الأصدقاء قد بدأنا بالتفكير في مختلف السبل التي يمكن بها للجمعية العامة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، أن تظلم بسلطات استثنائية من أجل التعجيل بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا على النحو الذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وسنعود الى هذه القاعة مرة أخرى لكي نطالب باتخاذ اجراءات معينة . الا أنه اذا سادت ممارسة اعاقه تنفيذ ارادة الاغلبية فاننا نعتقد أنه يتعين على الأجهزة المختصة الأخرى في الأمم المتحدة أن تظلم بمسؤولياتها كاملة . لقد بتنا نعتقد أن مشكلة ناميبيا تبلغ هذا القدر من الأهمية في الأمم المتحدة .

وعندما يصبح الأمين العام في موقف يمكنه من أن يبلغ سوابغ ان بريتوريا على استعداد لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار سيسعدنا ان نؤكد له من جديد استعدادنا لان نفعل الشر ذاته . اننا نتمنى له النجاح في جهوده الدؤوبة تحقيقا لهذه الغاية ونجدد التزامنا بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي الختام ، أشكركم مرة أخرى سيدي الرئيس لتفهمكم وتعاونكم ولتزامكم أعمال المجلس بطريقة بارعة فعالة .

ان عام ١٩٨٧ عام إعادة تكريس النفس من أجل الكفاح !

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يبق على القائمة متكلمون

آخرون . وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج على جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠